J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (8): 1201 - 1210 , 2014

FACTORS MOST IMPACTING TOTAL INVESTMENTS AND AGRICULTURAL INVESTMENTS IN LIBYA

Bou - Zeid, M. M.
College of Economics, Darnah, Omar Al-Mokhtar University, Libya

أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الإجمالي والاستثمار الزراعي في ليبيا

مفتاح محمد بوزيد
كلية الاقتصاد- درنة - جامعة عمر المختار

الملخص

يواجه الاستثمار في ليبيا معوقات كثيرة، نظراً لعدم توفر المناخ الاستثماري والاقتصادي والسياسي في ليبيا. لذا بالرغم من توافر الموارد الاقتصادية والطبيعية وارتفاع عائد النفط الليبي، إلا أن النشاط الاقتصادي ما زال يعاني من مشكلات كثيرة أهمها عدم توافر الاستثمارات وعدم توجيهها الوجهة الاقتصادية السليمة. وقد انعكس ذلك كله على مستوى الدخل الفردي السنوي الحقيقي الذي ما زال منخفضاً بالنسبة لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

ويبدو من المرونات الجزئية للمتغيرات الواردة في الدالة أن زيادة قيمة الصادرات /الناتج المحلي الإجمالي (X2) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة ٥.٧٤% ، أن زيادة حجم الدين الداخلي (X5) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى نقص الاستثمار الإجمالي بنسبة ٢.٠٨% ، أن زيادة فائض ميزان المدفوعات (X6) بنسبة ١٠% ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبةٍ ٥.٤٦%. أما بالنسبة للمتغير فائض ميزان المدفوعات /الناتج المحلي (X7) فإن إشارته الجبرية لاتتفق مع المنطق الاقتصادي.

وعلى ذلك يمكن القول في ضوء معامل المرونة الكلية للدالة بأن زيادة كل من المتغيرات (X6), (X5), (X2) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة ٩.١٢%. وتعتبر هذه المتغيرات الثلاث السابقة هي أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الإجمالي من الاقتصاد الليبي.

ويبدو من المرونات الجزئية للمتغيرات الواردة في الدالة أن زيادة قيمة الصادرات الليبية (X1) بنسبة ١٠% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ٥.٨٣% ، أن زيادة نسبة فائض ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي (X7) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ٢.٨٦% ، أن زيادة نسبة فائض الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي (X9) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ٤.١٢%.

وعلى ذلك يمكن القول وفقاً لقيمة معامل المرونة الكلية للدالة أن زيادة كل من المتغيرات (X9), (X7), (X1) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ١٢.٨١%.

وبناءً على هذه النتائج العلمية فان الاستثمار في ليبيا يجب أن يركز على: (١) مشروعات البنية الأساسية ، (٢) التوسع الزراعي باستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، (٣) زيادة الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي لزيادة التنوع في الأنشطة الإنتاجية الزراعية، (٤) تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، كما أنه يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لمسار النمو الاقتصادي، وليس ذلك فقط لأنه أحد مكونات الطلب الإجمالى ولكن أيضاً لأنه أحد أهم بنود محددات المخزون الرأسمالي والذي يستخدم في التوسع فى الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمالة ومعدلات النمو الاقتصادى . ولا يتحقق ذلك كله إلا في ظل وجود إدارة كفأة للاستثمار.

وعلى الرغم من الموارد المالية الكبيرة المتحققة من مبيعات النفط الليبي، إلا أن الاقتصاد الليبي يعتبر من أقل الاقتصادات تنوعا في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط. لذا فقد سعت ليبيا نحو تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة وذلك من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية للاقتصاد القومي ككل وخاصة بعد أن تم رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها خلال التسعينات . ومن أهم هذه الإصلاحات والتي كان لها الأثر البالغ فى دعم دور القطاع الخاص وتشجيعه من أجل توسيع الاستثمار : (١) تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض ، (٢)

تعديل قانون الضرائب الخاص بالأنشطة الإنتاجية بما يسمح لهذه الأنشطة بالتوسع فى مجالاتها الإنتاجية ، (٣) إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية وتخفيض الضرائب على الواردات (٤) إعطاء المصرف المركزي الليبي سلطة الاستقلالية في اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة السياسة النقدية وممارسة الرقابة المصرفية .

وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها على ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة . ففى خلال عام ٢٠٠٥ أنشأت الحكومة صندوقا للاستثمار يتولى إدارة جزء أً من حيازات النقد الأجنبي الحكومية ، وقامت بتبسيط التعريفات الجمركية على نحو ملحوظ . كذلك ألغت الحكومة جميع أشكال الإنفاق خارج الميزانية الممولة من صندوق الاحتياطي النفطي ، وأخيرا قام مصرف ليبيا المركزي بتحرير أسعار الفائدة جزئيا ، وإصدار عدد من القرارات لتحسين تشغيل البنوك التجارية ، والبدء في خصخصة أحد البنوك الكبرى .

مشكلة الدراسة :

بالرغم من توافر الموارد الاقتصادية والطبيعية ، وارتفاع كمية وقيمة صادرات النفط الليبي ، وقلة عدد السكان ، وأيضاً استمرار محاولات ليبيا في إنعاش الاقتصاد القومي ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلا أن النشاط الاقتصادي مازال يعاني من مشاكل عديدة، والتي من أهمها : (١) قصور التنسيق بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية ، (٢) قصور إستراتيجية الإصلاح الكلى ، (٣) نقص القدرات البشرية ، (٤) ضعف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

وفي واقع الأمر، ان الاقتصاد الليبي مازال خاضعا إلى حد كبير لسيطرة الدولة ، إذ تتركز في القطاع العام ثلاثة أرباع القوى البشرية العاملة ولا تزال استثمارات القطاع الخاص ضئيلة لا تتعدى ٢ % من من إجمالي الناتج المحلي . مما كان له أكبر الأثر فى تدني مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من أفراد المجتمع الليبي ، وذلك نظراً لاعتماد معظمهم على المرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للدولة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام والتي أخفقت معظمها في الأخذ بالمعايير الاقتصادية اللازمة أثناء القيام بأنشطتها الإنتاجية .

هدف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الإجمالى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة في ليبيا ولاسيما في ظل توافر الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة والممكنة بليبيا . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف تم دراسة المحاور التالية : (١) دراسة تطور الاستثمار الإجمالى والاستثمار الزراعي وذلك للتعرف على اتجاهاتهما وطبيعة تغيراتهما خلال الفترة موضع الدراسة وهى الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١١ ، و(٢) تقييم أداء الاقتصاد وقدرته على جذب الاستثمارات من عدمه ، و(٣) تحديد أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الإجمالى والاستثمار الزراعي في ليبيا .

الأسلوب البحثي

تعتمد هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على استخدام كل من التحليل الوصفي والتحليل الكمي القياسي . فقد قدر معدلات النمو باستخدام دالة النمو وذلك للمتغيرات المختلفة ، كما استخدم نموذج الانحدار المتعدد اللوغاريتمي لتحديد أهم محددات الاستثمار في الاقتصاد الليبي وكذلك في المقتصد الزراعي. كما استخدمت الاختبارات الإحصائية للتأكد من سلامة النتائج المتحصل عليها من التحليل الاقتصادي القياسي.

مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة في إجرائها على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها الرسمية التي يعتد بها في ليبيا مثل مصرف ليبيا المركزي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ووزارة الاقتصاد، هذا فضلاً عن الاستعانة بعدد من المراجع والدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث .

نتائج الدراسة

(١) تطور نمو الاستثمار الإجمالي والاستثمار الزراعي:

تم دراسة تطور نمو كل من إجمالي الاستثمار في المقتصد الليبي بصفة عامة ، والاستثمار الزراعي بصفة خاصة خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٥-٢٠١١.

أ- تطور إجمالي الاستثمار في ليبيا:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (١) تبين أن المتوسط السنوى لحجم الاستثمار الكلي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) بلغ حوالي ٢.٤٤ مليار دولار، وذلك بحد أدنى بلغ حوالى ٥.٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ . ولمعرفة تطور نمو هذا الاستثمار تم تقدير دالة النمو وهي:

$$\hat{Y} = 7.280 + 0.049\ T$$
$$(36.75)\ \ (2.55)$$

$$\overline{R}^2 = 0.55 \qquad F = 6.48 \qquad sig\ T = 0.022$$

حيث : $\hat{Y}$: القيمة التقديرية لإجمالي الاستثمار في ليبيا

T : الزمن I : ١ ، ٢ ، ٣ ،.....١٧.

ويتضح من هذه الدالة أن معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار بلغ حوالي ٤.٩ %. كما أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي ٥٥ % من التغيرات التي حدثت في إجمالي الاستثمار خلال فترة الدراسة ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن ، بينما ترجع النسبة الباقية أي حوالي ٤٥ % من التغيرات في إجمالي الاستثمار إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدالة .

هذا وتشير البيانات الواردة بالجدول أيضا إلى زيادة الاستثمارات الإجمالية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) بنسبة بلغت نحو ٣٩ % عن الفترة التى تليها حتى عام ٢٠١١ ، ويرجع ذلك إلى بداية تجميد عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا فى عام ١٩٩٩ مما دفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم . حيث تعمل ليبيا على تنفيذ تدابير للإصلاح والانفتاح الاقتصادي منذ تجميد عقوبات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ ولكن التقدم نحو إقامة اقتصاد السوق الحر كان بطيئا ومتقطعا .

جدول رقم (١) : تطور حجم الاستثمار في ليبيا بالمليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١)

السنوات	إجمالى الاستثمار	الاستثمار الزراعى
١٩٩٥	٥٢٢.٣٥	٥.٩٠
١٩٩٦	١٣٦٣.٤١	٥٧.٤٠
١٩٩٧	١٧٣٧.٢٦	١٣٧.٧٠
١٩٩٨	٢٥٣٤.٦٧	٦١.٥٠
١٩٩٩	٢١٥٩.٦٥	٥٣.٥٠
٢٠٠٠	٣٦١٨.٧٩	١٤١.٢٠
٢٠٠١	٣١٩٩.٣٥	١٤٩.٨٠
٢٠٠٢	٣٧٠٠.٢٠	١٨٣.٧٠
٢٠٠٣	٢١٩٢.٨٣	١٢١.٧٠
٢٠٠٤	٢٢٠٣.٦٣	١٠٣.٥٠
٢٠٠٥	٢٢٥٩.٢١	١٠٢.٠٠
٢٠٠٦	٢٣٢٥.٠٥	١١٢.٣٠
٢٠٠٧	٢٤٥٤.٦٢	٩٦.٣٠
٢٠٠٨	٢٦٠٣.٧٥	١٠٨.٤٠
٢٠٠٩	٢٧٣٥.١٧	١٢٣.٥٠
٢٠١٠	٢٨٤٧.٤٨	١٣١.٣٠
٢٠١١	٣٠٤٥.٩٢	١٣٩.٩٣
متوسط الفترة	٢٤٤١.٣٧	١٠٧.٦٣

المصدر: جمعت وحسبت من مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) .

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن ليبيا تحتاج إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر لتلبيةاحتياجات القوى العاملة التي تشهد زيادة متسارعة ، وهو ما يتطلب استثمارات قوية في رأس المال المادي والبشري ، وكفاءة في استخدام الموارد القومية. إلا أنه يتعذر تحقيق ذلك إلا من خلال إتباع سياسات إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تتوافق مع متطلبات السوق من أجل تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع تنويع الاقتصاد

ب- تطور نمو الاستثمار الزراعي:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (١) والمتعلقة بحجم الاستثمار الزراعي في ليبيا. فقد تبين أن المتوسط السنوى له خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) بلغ حوالي ١٠٧.٦٣ مليون دولار، وذلك بحد أدنى بلغ

حوالى ٥.٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، وحد أقصى بلغ حوالي ١٨٣.٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢. ولمعرفة تطور نمو هذا الاستثمار خلال فترة الدراسة قدرت دالة النمو الآتية:

$$\hat{Y} = 3.770 + 0.082\ T$$
$$(10.82)\quad (2.42)$$
$$\bar{R}^2 = 0.53 \qquad F = 5.88 \qquad sig\ T = 0.028$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لحجم الاستثمار الزراعي في ليبيا .

T : الزمن I : ١ ، ٢ ، ٣ ،.....١٧.

ويعتبر هذا المعدل معدلاً ضئيلاً ولاسيما أن متوسط حجم الاستثمار الزراعي خلال فترة الدراسة لم تتجاوز نسبته ٤.٤١% من متوسط حجم الاستثمار الإجمالي. ويتضح من هذه الدالة أن معدل النمو السنوي للاستثمار الزراعي في ليبيا بلغ حوالي ٨.٢ %. كما أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي ٥٣ % من التغيرات التي حدثت في الاستثمار الزراعى خلال فترة الدراسة ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن ، بينما ترجع النسبة الباقية أي حوالي ٤٧ % من التغيرات في إجمالي الاستثمار إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدالة .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أنه ينبغي أن تتزايد الاستثمارات في القطاع الزراعي لخلق فرص التنويع الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص كثيرة ومتنوعة للعمل ، سواء في المناطق الحضرية والمناطق الريفية . وينبغي أن تركز السياسات الزراعية على زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق إصلاح قانون الأراضي ، وتحسين الخدمات الحكومية ، وتشجيع التجارة الزراعية من خلال تحسين شبكة الطرق في المناطق الريفية . ونظراً لأن ليبيا لا تملك ميزة تنافسية في النشاط الصناعي كبير الحجم فعليها أن تركز جهودها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تصنيع المنتجات الزراعية وغيرها من الصناعات الخفيفة ، والنقل ، والاتصالات . كما عليها أن تستخدم الموارد المائية المتاحة بطريقة رشيدة في مشروعات التوسع الزراعي.

(٢) تقييم أداء الاقتصاد الوطنى الليبي لقياس قدرته على جذب الاستثمارات من عدمه :

يمكن التعرف على مدى جذب الاقتصاد الوطنى الليبي للاستثمار من عدمه من خلال تقييم أداء الاقتصاد الوطنى عن طريق تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الليبي .

أ- القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى :

يمكن قياس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى الليبي من خلال التعرف على معدل نمو الصادرات الليبية حيث تبين من تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات من السلع والخدمات في ليبيا بلغ حوالي ١٤.٨٥ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١). وذلك بحد أدنى بلغ حوالي ٢.٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٧.٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ . وبتقدير دالة النمو لقيمة الصادرات للسلع والخدمات الآتية:

$$\hat{Y} = 8.728 + 0.086\ T$$
$$(81.57)\ \ (8.21)$$
$$\bar{R}^2 = 0.82 \qquad F = 67.33 \qquad sig\ T = 0.00$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لقيمة الصادرات للسلع والخدمات في ليبيا.

T : الزمن i: ١ ، ٢ ، ٣ ،.....١٧.

تبين من هذا التقدير أن معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات للسلع والخدمات بلغ حوالي ٨.٦ %.

وهو ما يشير إلى أنه يمكن حدوث نوع من التنويع في مجالات النشاط الاقتصادي بالمقتصد الليبي ولابد من جهود متواصلة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج غير النفطي وتوسيع قاعدة التصدير وخلق فرص العمل اللازمة لسد احتياجات القوى العاملة التي تشهد زيادة سريعة مستمرة .

ب- القدرة على إدارة الاقتصاد الوطنى :

يمكن قياس قدرة السياسة الاقتصادية للدولة على إدارة الاقتصاد من خلال الحكم على مدى قدرته على جذب الاستثمار من عدمه وذلك من خلال التعرف على قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي ، وعدد شهور تغطية الواردات ، وحجم الدين الداخلي ، والعجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات ، والعجز أو الفائض فى الموازنة العامة للدولة .

١. قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي: تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (١) بالملحق أن قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) بلغت حوالي ٣.٠٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ كحد أدني ، وحوالي ٣٢.٨١ مليار دولار عام ٢٠١٠ كحد أعلى ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٩.٤٧ مليار دولار . وبتقدير دالة النمو لقيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي الآتية:

$$\hat{Y} = 8.649 + 0.112\ T$$
$$(30.42)\ \ (4.04)$$
$$\bar{R}^2 = 0.52 \qquad F = 16.28 \qquad sig\ T = 0.001$$

حيث أن: $\hat{Y}$: القيمة التقديرية لقيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي في ليبيا.

T : الزمن i: ١ ، ٢ ، ٣ ،.....١٧.

تبين أن قيمة معدل النمو السنوي للاحتياطي من النقد الأجنبي بلغ حوالي ١١.٢ %. وهذا يشير إلى وجود قدره للاقتصاد الليبي على زيادة الاستثمار والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ، إلا أنه تنقصه المؤسسات المالية والنقدية ذات القدرة الاقتصادية على إدارة وتوجيه الاستثمار.

٢. عدد شهور تغطية الواردات للاستهلاك: تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (١) بالملحق أن عدد شهور تغطية الواردات للاستهلاك في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) بلغ حوالي ١١.١٠ شهراً عام ١٩٩٥ كحد أدني ، وحوالي ٣٢.٦٢ شهراً عام ٢٠١٠ كحد أعلى ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢١.٦٣ شهراً. وذلك على الرغم من التزايد المستمر في الاستهلاك وبمعدلات كبيرة. ومن تقدير دالة النمو لعدد شهور تغطية الواردات للاستهلاك الآتية:

$$\hat{Y} = 2.398 + 0.096\ T$$
$$(51.70)\ \ (15.20)$$
$$\bar{R}^2 = 0.94 \qquad F = 231.00 \qquad sig\ T = 0.00$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لعدد شهور تغطية الواردات في ليبيا .

T: الزمن i: ١ ، ٢ ، ....١٧.

تبين أن معدل النمو السنوي لعدد شهور تغطية الواردات للاستهلاك في ليبيا بلغ حوالي ٩.٦ %، مما يشير إلى أن درجة اعتماد ليبيا علي الواردات في توفير السلع اللازمة لأفراد المجتمع ، وإن كانت في تزايد مستمر الا أن توافر النقد الأجنبي يمكن الاقتصاد الليبي من تأمين الاستهلاك لفترة طويلة . وفي نفس الوقت يؤكد

أهمية البحث عن المشروعات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي للحد من الاعتماد على الخارج بتوفير الاستثمارات اللازمة لذلك.

٣. حجم الدين الداخلي: نظراً لعدم توافر البيانات المتاحة عن حجم الدين الخارجي . فقد اقتصرت الدراسة بالتعرف على حجم الدين الداخلي ، فمن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (١) بالملحق تبين أن حجم الدين الداخلي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) بلغ حوالي ٥٦ مليون دولار خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ كحد أدني ، وحوالي ٧.٧٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ كحد أعلى ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣.١٩ مليار دولار . وبتقدير دالة النمو السنوي لحجم الدين الداخلي في ليبيا الآتية:

$$\hat{Y} = 8.243 \quad - 0.299\ T$$
$$(7.32) \quad (-3.05)$$
$$\overline{R}^2 = 0.51 \qquad F = 9.33 \qquad sig\ T = \ 0.014$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لحجم الدين الداخلي في ليبيا .

T: الزمن I : ١ ، ٢ ، ٣ ،.....١٧.

تبين أن معدل النمو السنوي لحجم الدين الداخلي في ليبيا معدل سلبي بلغ حوالي (-) ويعزى ذلك إلى تزايد قدرة الاقتصاد الليبي على توفير الأموال اللازمة لسداد الديون للمؤسسات والشركات مما يساعدها على زيادة الاستثمار.

٤. حالة ميزان المدفوعات: يمكن التعرف على حالة ميزان المدفوعات (عجز – فائض) وذلك من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) ، وقد تبين أن هناك فائضا في ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) وهو ما يدل على تزايد عائدات النفط بصفة أساسية نتيجة لزيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط . فقد بلغ الفائض حوالي ١٢.٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ كحد أدني يمثل حوالي ٠.٠٣% من قيمة الناتج المحلي، وحوالي ٨.٨٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ كحد أعلى يمثل حوالي ٢٤.٥٨% من قيمة الناتج المحلي، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢.٩١ مليار دولار يمثل حوالي ٧.٥٣ % من قيمة الناتج المحلي . وبتقدير دالة النمو لفائض ميزان المدفوعات في ليبيا الآتية :

$$\hat{Y} = 9.246 \quad - 0.279\ T$$
$$(8.04) \quad (-2.79)$$
$$\overline{R}^2 = 0.46 \qquad F = 7.77 \qquad sig\ T = \ 0.021$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لفائض ميزان المدفوعات في ليبيا

T : الزمن I : ١ ، ٢ ، ٣ ،...١٧.

تبين من هذه الدالة أن معدل النمو السنوي لفائض ميزان المدفوعات في ليبيا معدلاً سالباً بلغ حوالي (-) ٢٧.٩% وسوف يترتب على ذلك تدهور قيمة هذا الفائض من عام بعد آخر حتى يختفي ويتعرض ميزان المدفوعات إلى عجز وفي ذلك خطورة على الاقتصاد الليبي وعلى حجم الاستثمار.

(٣) التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على إجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي في ليبيا :

لقياس تأثير أهم العوامل الاقتصادية على اتجاهات إجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١) تم حصر وتحديد أهم العوامل أو المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على اتجاهات إجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي في ليبيا ولقد تمثلت تلك العوامل في قيمة الصادرات الليبية بالمليون دولار (X_1) ، نسبة قيمة الصادرات /الناتج المحلي الإجمالي (X_2) ، الاحتياطي من النقد الأجنبي بالمليون دولار (X_3) ، عدد شهور تغطية الواردات بالشهر (X_4) ، حجم الدين الداخلي بالمليون دولار (X_5) ، فائض ميزان المدفوعات بالمليون دولار (X_6) ، نسبة فائض ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي (X_7) ، الموازنة العامة للدولة بالمليون دولار (X_8) ، نسبة فائض الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي (X_9) . ويعبر عن تلك العلاقة القياسية بالشكل التالي: وقد استخدمت الدالة اللوغاريتمية المزدوجة في تحديد أهم العوامل المؤثرة على كل من إجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي.

أ - التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على اتجاهات إجمالي الاستثمار في ليبيا :

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها كمتغيرات مستقلة مع إجمالي الاستثمار (Y_1) كمتغير تابع ، وقد تم استخدام الصورة اللوغاريتمية المزدوجة التالية :

$$\hat{LnY}_1 = Ln\ 0.324 + 0.574\ LnX_2 - ٠.208\ LnX_5 + ٠.456\ LnX_6 - ٠.714\ LnX_7$$
$$(1.35)^{***}\quad (2.28)^{**}\quad (-4.04)^{*}\quad (2.39)^{**}\quad (-3.79)^{*\,1}$$
$$R^{-2} = 0.887 \qquad F = 56.34 \qquad D\text{-}W = 2.11$$

حيث تبين منه النتائج التالية : (١) خلو النموذج من مشاكل الازدواج الخطي المتعدد استناداً إلى تحليل Frish وقيم معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة• (٢) خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي استناداً إلى معامل Durbin-Watson (٣) معنوية معاملات المتغيرات المستقلة عند مستوي معنوي ٠.٠٥ استناداً إلى قيمة اختبار (T) لكل متغير (٤) معنوية النموذج ككل عند مستوي معنوي ٠.٠١ استناداً إلى قيمة اختبار (F) للنموذج .

ويبدو من المرونات الجزئية للمتغيرات الواردة في الدالة أن زيادة قيمة الصادرات /الناتج المحلي الإجمالي (X2) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة ٥.٧٤% ، أن زيادة حجم الدين الداخلي (X5) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى نقص الاستثمار الإجمالي بنسبة ٢.٠٨% ، أن زيادة فائض ميزان المدفوعات (X6) بنسبة ١٠% ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبةٍ ٥.٤٦%. أما بالنسبة للمتغير فائض ميزان المدفوعات /الناتج المحلي (X7) فإن إشارته الجبرية لاتتفق مع المنطق الاقتصادي.

وعلى ذلك يمكن القول في ضوء معامل المرونة الكلية للدالة بأن زيادة كل من المتغيرات (X6), (X5), (X2) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة ٩.١٢%. وتعتبر هذه المتغيرات الثلاث السابقة هي أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الإجمالي من الاقتصاد الليبي.

ب - التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الزراعي في ليبيا :

تم إجراء تحليل الانحدار المرحلي للمتغيرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها كمتغيرات مستقلة مع الاستثمار الزراعي (Y_2) كمتغير تابع ، وقد تم استخدام الصور اللوغاريتمية المزدوجة في القياس وتم الحصول على الدالة التالية:

$$\hat{LnY}_2 = Ln\ -\ 6.35 + 0.583\ \ LnX_1 + 0.286\ \ LnX_7 + 0.412\ \ LnX_٩$$
$$(-0.66)^{***}\quad (2.23)^{**}\quad (3.08)^{*}\quad (2.41)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.802 \qquad F = 32.17 \qquad D\text{-}W = 2.18$$

حيث تبين منه النتائج التالية : (١) خلو النموذج من مشاكل الازدواج الخطي المتعدد استناداً إلى تحليل Frish وقيمة معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة• (٢) خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي استناداً إلى معامل Durbin-Watson (٣) معنوية معاملات المتغيرات المستقلة عند مستوي معنوي ٠.٠١ استناداً إلى قيمة اختبار (T) لكل متغير (٤) معنوية النموذج ككل عند مستوي معنوي ٠.٠١ استناداً إلى قيمة اختبار (F) للنموذج .

ويبدو من المرونات الجزئية للمتغيرات الواردة في الدالة أن زيادة قيمة الصادرات الليبية (X1) بنسبة ١٠% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ٥.٨٣% ، أن زيادة نسبة فائض ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي (X7) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ٢.٨٦% ، أن زيادة نسبة فائض الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي (X9) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ٤.١٢%.

وعلى ذلك يمكن القول وفقاً لقيمة معامل المرونة الكلية للدالة أن زيادة كل من المتغيرات (X9), (X7), (X1) بنسبة ١٠% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة ١٢.٨١%.

---

[1] * قيمة (t) المحسوبة معنوية عند (٠.٠١) ** قيمة (t) المحسوبة معنوية عن (٠.٠٥) *** قيمة (t) المحسوبة غير معنوية عند (٠.٠١)، (٠.٠٥)

• معاملات الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة $X_2,X_5 = 0.70$ $X_2,X_6 = -0.62$ $X_5,X_6 = 0.68$ $X_2,X_7 = -0.60$ $X_5,X_7 = 0.67$ $X_6,X_7 = 0.70$

*معاملات الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة $X_1,X_7 = -0.64$ $X_1,X_9 = -0.26$ $X_7,X_9 = -0.01$

المراجع

جميل طاهر (دكتور)، وآخرون، **التطورات الحديثة في النظرية الاقتصادية ذات الصلة بصنع السياسات الاقتصادية خاصة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي**، ورقة عمل مقدمة لندوة عن أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقييم السياسات الاقتصادية، القاهرة، مايو ١٩٩٦.

سعيد النجار (دكتور)، **سياسات الاستثمار في البلاد العربية**، ندوة عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، ١٩٨٩.

عبد المطلوب عبد الحميد (دكتور)، **اتجاهات الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات العالمية**، مؤتمر إدارة الاستثمار والتصدير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦.

عبد المطلوب عبد الحميد (دكتور)، **السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **النشرة الاقتصادية**، أعداد متفرقة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

وارين بوم، ستوكي فولبرين، الاستثمار في التنمية، دروس من خبرة البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشرة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

A garwal, j. p., Determinates of foreign direct investment, A. survey weltwirtschafls archive, 1980.

Ferber, Robert ed., The determinates of investment behavior, new York national bereau of economic research, 1967.

Lieewellyn, John, Petter, Stephen I., Economic policies for the 1990, Washington, 1995.

Sachs, Jeffrey, Stabilization policies in the world economy, the American economic review, May, 1982

Tin Bergen, I., Economic policy, principles and design, north Holland, Amsterdam, 1965.

Vito Tanzi, The impact of macro economic policies on the level of taxation and the fiscal balance in developing countries, IMF staff papers, vol. 36, no. 3, Washington, Sept., 1989.

FACTORS MOST IMPACTING TOTAL INVESTMENTS AND AGRICULTURAL INVESTMENTS IN LIBYA

Bou-Zeid, M.M
College of Economics, Darnah, Omar Al-Mokhtar University, Libya

ABSTRACT

Investment in Libya is currently facing a state of chaos due to the lack of political and economic stability. This holds despite having high returns on oil exports. The final current outcome is lack of investments, and if at all, bound for an inappropriate economic direction. This has led to a decline in the real per-capita income of the Libyan citizen, per se. This study aims at investigating the factors most affecting total and agricultural investments in Libya.

Partial function's elasticities estimated in this study showed that: An increase of 10% in the value of exports/Gross Domestic Product (GDP) (X_2) would lead to increasing total investments by 5.74%; an increase of 10% in the domestic debt (X_5) would lead to decreasing total investments by 2.08%; an increase of 10% in the surplus of the balance of payments (X_6) would lead to increasing total investments by 5.47%; whilst the positive sign of the variable (X_7) which is the surplus of the balance of payments/the GDP does not make economic sense and could not be truly explained. Accordingly, the function's total elasticity coefficient indicates that a 10% increase in X_2, X_5, and X_6 collectively would result in increasing total investments by 9.12%, whereas these three variables are found to be the most significant in terms of impacting total Libyan investments.

On the other hand, partial function's elasticities estimated indicate that a 10% increase in the value of Libyan exports (X_1) would lead to a 5.83% increase in agricultural investments; a 10% increase in the surplus of the balance of payments/GDP (X_7) would lead to a 2.86% increase in agricultural investments; and a 10% increase in the surplus of the government's budget/GDP (X_9) would lead to a 4.12% increase in agricultural investments. Consequently, the function's total elasticity coefficient shows that a 10% increase in X_1, X_7, and X_9 collectively would increase total agricultural investments by 12.81%.

In conclusion, it is recommended that investments in Libya should concentrate on: 1/designing infrastructure projects, 2/carrying out agricultural expansion using modern technologies, 3/increasing agricultural investments and agricultural industrialization to undergo the needed variety in agricultural production activities, and 4/achieving political and economic stability conducive to economic development.

جدول رقم (٢) : أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار فى ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١١)

السنوات	قيمة الصادرات (مليون دولار)	% قيمة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي	الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي (مليون دولار)	عدد شهور تغطية الواردات (شهر)	حجم الدين الداخلي (مليون دولار)	فائض ميزان المدفوعات (مليون دولار)	% فائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلى الإجمالي	الموازنة العامة للدولة (مليون دولار)	% فائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلى الإجمالي
١٩٩٥	٣٢٢٢	٣٠.٤٥	١٠٧١٦	١١.١	٧٧٤٦	٧٣٣٢	١١٧.٧٨	٤٥٤.٢٩	٤.٣٩
١٩٩٦	٣٤٧٩	٢٩.٥٣	١٢٩٠٨.٦	١١.٦	٧٦٤٤.٤	٨٧٠٠	٥٠.٢١	٤٨٠.٣٨	٤.٠٨
١٩٩٧	٣٧٧٨	٢٧.٣٧	١٤١٤٩.٦٤	١٢.٨	٧٦٤٤.١	٨٨٩٠	٤٢.٧٧	٢٧٨.٦٦	٢.١٦
١٩٩٨	٢٤٤٩	١٩.٤٢	٣٠١٦.٣	١٣.٤	٧٦٤٤	٥٠١٦	١٧.٩	٢٣٦.٧٤	١.٨٨
١٩٩٩	٣٢٢٤	٢٢.٩١	٣١٢٦.٧	١٥.٧	٧٦٤٤	٧٣٨٢	٢٤.١٣	٣٤٠.٩٧	٢.٤٢
٢٠٠٠	٦٠٢٧	٣٣.٩١	٦٥٣٤	١٧.٣	٧٦٤٤	٩٩٨.٥	٣.٠٣	١٨٤.٤٣	١.٠٤
٢٠٠١	٥٣٩٤	٣٠.٥٨	٨٥٨٧	١٨.٩	٧٦٤٤	٥٣٩.٨	١.٨٦	٣٤٤.٧٨	١.٨٥
٢٠٠٢	٤٦٦٧	١٨.٤٩	١٧٤١٦	٢٠.٥	٦٠	٢٨٥.٥	١.٤	٥٤٢.٢٩	٢.٢
٢٠٠٣	٤٨٣٢	١٥.٥٩	٢٥٦١١.٧	٢٢.٠	٦٠	٢٥٨٥.٤	٢٧.١٣	٤٥١.٦٧	٣.٦٥
٢٠٠٤	٤٩٩٦	١٢.٠٢	٣٢١٠٠.٤	٢٣.٦	٦٠	٤٨٨٥.٤	١٥.١٦	٤٧٤.٧٥	١.١٩
٢٠٠٥	٥١٦٠	١٦.٧٢	٢٣٣٣٥.٨٢	٢٥.٢	٦٠	١١٩٤.٥٢	٥.٩٥	٤٩٧.٨٣	١.٩٢
٢٠٠٦	٥٣٢٤	١٦.٢٨	٢٥٠٩٣.٢٧	٢٦.٨	٦٠	٦٠٣.٥٧	٢.٩٣	٥٢٠.٩١	١.٩
٢٠٠٧	٥٤٨٩	١٥.٨٨	٢٦٨٥٠.٧٢	٢٨.٣	٦٠	١٢.٦٢	٠.٠٦	٥٤٣.٩٨	١.٨٩
٢٠٠٨	٢١٩٤٠	٤١.٣٦	٢٩٠٩٥.١٢	٢٩.٦	٥٦	٣١٢	٠.٥٩	٥٢٢.٠٨	٠.٩٨
٢٠٠٩	٢٤٨٥٣	٤٢.٣٧	٣٠٩٤٩.٩٥	٣١.١١	٥٦	٤٥٦	٠.٧٨	٥٣٧.٧٥	٠.٩٢
٢٠١٠	٢٧٧٦١	٤٣.٢١	٣٢٨٠٤.٧٩	٣٢.٦٢	٩٨	٢٣٤	٠.٣٦	٥٥٣.٤١	٠.٨٦
٢٠١١	٢٥٠٥٩	٤٦.٩٩	٢٨٦٥٩.٦٣	٢٧.١٤	١٠٢	٥٨	٠.١١	٥٦٩.٠٧	١.٠٧
المتوسط	١٤٨٥٣.٧٩	٣٧.٥٢	١٩٤٦٧.٩٨	٢١.٦٣	٣١٩٣.٠٩	٢٩١٠	٩.٠١	٤٤٣.٧٦	١.٢٣

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١) مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) .

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار ، أعداد مختلفة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١١) .